

تأثير العولمة على القيم الاجتماعية

(دراسة اجتماعية مقارنة بين الريف والحضر)

المبروك محمد أبو القاسم أبو سبيحة*

تهدف هذه الورقة للإجابة عن تساؤل رئيسي وهو: هل العولمة وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي والتحرر من القيم التقليدية تؤثر على القيم الاجتماعية؟ (القيم الأسرية - مكانة الزوج ومكانة المرأة وعملها - تنشئة الأبناء - وضعف التماسك الأسري والقبلي).

ونظراً لطبيعة الدراسة، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه يلائم طبيعة الواقع الاجتماعي، وتم الاعتماد في جمع البيانات على المقابلة، وعلى برنامج SPSS في تفريغ واستخراج النتائج.

واتخذ من قرية غدوة (ريف)، ومدينة سبها (حضر)، مجالاً مكانياً للدراسة، أما المجال البشري فقد تمثل في عينة مكونة من (٢٠٠) مفردة، مكونة من أرباب الأسر، تم اختيارهم عشوائياً.

أولاً: مفاهيم الدراسة:

مفهوم العولمة: Globalization

حظي مفهوم العولمة Globalization باهتمام متميز من المفكرين الاجتماعيين، وعلماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة في الفترة الأخيرة، حيث تمثل العولمة واقعاً اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، ومن ثم تشير إلى الدخول في عصر جديد للمجتمع الإنساني، وحدث تغييرات واسعة النطاق في ميدان الحياة اليومية عبر الكون بأكمله^(١).

وارتبط مفهوم العولمة بشكل واضح بانبثاق عصر جديد، ففي بدايات السبعينيات، أشار البعض إلى أننا نعيش في ظل عصر التحول الذي يتميز بحدوث تغييرات هائلة في عملية تطور رأس المال، وهذا العصر الجديد أطلق عليه المنظرون الثقافيون لما بعد الحداثة مسميات عديدة أشهرها العولمة أو مرحلة ما بعد الحداثة، وأحياناً كلاهما^(٢).

من هنا يعد مفهوم العولمة مفهوماً جديداً يسيطر على التحليلات الاجتماعية، منذ بداية السبعينيات وحتى التسعينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من استخدام مفهوم العولمة استخداماً

* عضو هيئة التدريس بكلية الآداب - جامعة سبها

كأياً، فإن مفهوم العولمة يشير إلى تغيرات هامة وجوهرية في البنية العالمية، والوعي والذات، وتعكس هذه التغيرات فهماً حقيقياً للرأسمالية المعاصرة^(٣).

وفى هذا الصدد يرى "جيبسون - جراهم Gibson - Graham أن العولمة يمكن وصفها بأنها "مجموعة العمليات التي بواسطتها يتم دمج العالم في فضاء اقتصادي واحد، عن طريق ازدياد التجارة العالمية، وعالمية الإنتاج والأسواق المالية، وعالمية الثقافة السلعية التي تتزايد بواسطة تزايد شبكات نسق الاتصالات الكونية"^(٤).

ويعرف برهان غليون العولمة بأنها "ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكتابة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة ، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة ، ومن تم لهوامشها أيضاً"^(٥).

كما أنها تعنى الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً ، في طور من التطور الحضاري ليصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للاتحاد، الذي لا يعنى هنا التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، ولكنه يعنى درجة عالية من التفاعل بين مناطق ، ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة ، ومن تم ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل.

وهناك من يرى بأن العولمة عبارة عن ظاهرة تتداخل فيها المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، والسلوكية، حيث إن فيها الانتماء للعالم عبر الحدود ، أي (دون حدود) ، وتعني استخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل خاص المعلومات والمعرفة المكثفة الاقتصادية والمالية في سوق عالمية واحدة ، وتتم المنافسة من قبل كيانات ضخمة فاعلة أو شركات، متعددة الجنسيات تعمل بأبعاد عالمية أو قارية^(٦).

وإن العولمة واحدة من أهم التحولات التاريخية الكبرى في حياة البشرية التي استمرت لتبرز بوضوح في نهاية القرن العشرين ، بحيث وصف القرن الحادي والعشرون بأنه قد يكون قرن العولمة ؛ لأنها تفاعلت ونضجت مع بداياته ، حيث التقنيات والإعلام والاتصالات في عالم بلا حدود تتفاعل فيه الكيانات التي تشارك في العولمة ، وتسهم في تطورها^(٧).

ويعرف (جيدنز) العولمة على أنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على اتساع العالم، وهي العلاقات التي تربط البلدان المتباعدة بالطريقة التي تصبح الأحداث المحلية مشكلة من خلال أحداث تقع على بعد أميال بعيدة عنها، والعكس بالعكس^(٨).

ويعرفها روبرتسون بأنها تتطوي على انضغاط الكوكب ، وازدياد حدة الوعي به بوصفه يمثل كلاً واحداً^(٩).

يستخدم علماء الاجتماع مصطلح "العولمة" على تلك العمليات التي تضيء الزخم والكثافة على العلاقات الاجتماعية المتبادلة المتداخلة . وقد غدت العولمة ظاهرة اجتماعية بالغة الاتساع ، وعظيمة الأثر في مطوياتها وتداعياتها . والعولمة لا تقتصر على تطور وتنامي الشبكات والنظم الاجتماعية والاقتصادية بمنأى عن اهتماماتنا المباشرة. إنها في الوقت نفسه ظاهرة محلية تؤثر فينا جميعاً في حياتنا اليومية^(١٠).

وتناول الكثير من الباحثين مفهوم العولمة على الرغم من أن الوقت لم يكتمل بعد لترسيخ ظهور النظام الجديد ، وتباينت آراء المفكرين والباحثين ، ونستطيع أن نجمل أهم هذه التعريفات فيما يلي:

- ١- العولمة حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية ، وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية.
- ٢- العولمة مفهوم يعني حركة انفتاح الحدود الاقتصادية والتشريعات التي تسمح للنشاطات الاقتصادية الرأسمالية بتوسيع حقل عمل ليشمل المعمورة كلها.
- ٣- العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة الدول العظمى وبقيادتها ، وتحت سيطرتها ، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.
- ٤- العولمة ظاهرة تشير إلى الانتشار الواسع في كل أنحاء العالم للمبيعات والإنتاج وعمليات التصنيع ، مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي.
- ٥- العولمة شكل جديد من أشكال النشاط ، يتم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية .

وإن العولمة كما تدل عليها الصياغة اللغوية للكلمة ذات مضمون ديناميكي (متحرك)، يشير إلى عجلة مستمرة من التحول والتغير والضرورة، فعندما نقول مثلاً : عولمة النظام الاقتصادي، عولمة السياسة، عولمة الثقافة ، فإننا نعني : تحولاً منها من الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى المثيلة لها في العالم .

وتتضمن العولمة اتجاهاً متنامياً يصبح معه العالم في كثير من المجالات ، دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود بين الدول.

ويرى بعضهم أن العولمة تشير إلى الاتجاهات والنزعات العالمية المؤثرة ، أو الظواهر المترابطة بشكل عالمي ، أو الوعي العالمي بالجوانب الاجتماعية ، ويمكن أن تغطي عددا لانهايا من جوانب الحياة الاجتماعية (١١) .

ويرى الباحث أن العولمة ظاهرة تبلورت بعد انتهاء الحرب الباردة وتؤدي إلى دمج العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وهي كذلك تعكس أيديولوجيا إرادة الدولة المهيمنة على العالم ، بهدف سيطرة الأفكار والقيم التي تحملها هذه الثقافة على العالم ، من خلال آليات العولمة وهي : الفضائيات والانترنت وغيرها من وسائل العولمة.

مفهوم القيم:

لقد اختلف العلماء في تحديد مدلول القيم ومعناها ومفهومها ، وعلى الرغم من تعدد معاني وتفسيرات مفهوم القيم ، إلا أن معظم التعريفات التي قدمت بشأن القيم نجد أنها تتفق على وجود عنصر واحد بعينه في كل تعريف ، وهو كل قيمة كتعبير عن الغايات والأهداف النهائية ، أو تحقيق كل أغراض الفعل الاجتماعي حيث لا تتعامل القيم مع ما هو قائم ، وإنما تبحث عما يجب أن يكون اجتماعيا وثقافيا بمعنى أن القيم تعبر في الواقع عن صيغ أخلاقية صريحة وحتمية ، فهي أخلاقية من ناحية وأمرة من ناحية أخرى تعكس الواقع ، وتعبر عنه وتوجهه ، ويمكن تعريف القيم على أنها الرغبات والأهداف المتفق عليها اجتماعيا والتي تدخل في عمليات التعلم والتنشئة الاجتماعية (١٢).

ويري المفهوم الاجتماعي أن القيم ليست كامنة في الأشياء ولا ثابتة فيها وان الإنسان هو الذي يحمل القيمة في ذهنه ويخلعها على ما يريد ، فالأشياء من وجهة النظر الاجتماعية حيادية أي ليست في حد ذاتها مفيدة ، أو خارقة خيرة ، أو شريرة صحيحة أو خاطئة .

يمكن تعريف القيم بأنها أحكام بالمرغوب فيه على حسب معايير الجماعة ، فنحن في أحكامنا التقويمية على الأشياء ، مقيدون بمعايير المجتمع وأحكامه التقويمية التي تقدم لنا جاهزة وننشرها تشربا في أثناء تنشئتنا الاجتماعية، وتعد المعيارية أهم سمة من سمات القيم (١٣).

ويعرفها أحمد زكي بقوله هي : الصفات التي يفضلها ، أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة وتتخذ صفة العمومية بالنسبة لجميع الأفراد ، كما تصبح من موجبات السلوك أو تعتبر أهدافا له (١٤).

كما يمكن تعريفها على أنها الشيء المرغوب فيه ، بمعنى أي شيء مرغوب في الفرد أو الجماعة الاجتماعية ، وموضوع الرغبة قد يكون موضوعا ماديا أو علاقة اجتماعية أو أفكارا أو بصفة عامة أي شيء يطلبه ويرغبه المجتمع، والقيمة كاسم استخدمت لتشير إلى بعض المعايير أو المقاييس التي تستمر خلال

الزمن ، وتمدنا بمعايير يستخدمها الناس لتنظيم وترتيب رغباتهم المتنوعة ، ولذلك نقول: طالما أن الناس يصنعون الأشياء والأفعال والأفكار طبقاً لمقاييس المسموح والمرفوض ، فإن هؤلاء الناس يستجيبون إلى نسق قيمي^(١٥).

والقيمة الاجتماعية: هي كل ما يستثير في مجتمع إنساني اهتماماً عاماً سواء كانت القيمة متمثلة في موضوع حسن ملموس ، أم في صفة معنوية مستحبة ، ومن شأن القيمة الاجتماعية أن تسد حاجة اجتماعية حيوية ، أو ترضي اتجاهات نفسية عامة في عدد كبير من الأفراد ، والشعور نحو القيمة والاهتمام بها يتصف بالديمومة والاستمرار النسبي ، ويتمثل هذا الاهتمام في وجود قواعد سلوكية تتبين كيفية التعبير عن أهمية القيم ، ومع وجود جزاءات (مثوبات - وعقوبات) الأولى لمن يحترم القيم والثانية لمن يخالفها ، ووجود رموز اجتماعية يتم بها التعبير عن احترام هذه القيم واكتسابها^(١٦).

أما عالم الاجتماع دوركايم فذهب إلى أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية أيضاً نطاقاً أخلاقياً، يمثل حقيقة اجتماعية ، وقد لعب هذا النظام الأخلاقي دوراً في نظام تقسيم العمل ، كما أن القيم نتاج اجتماعي لعوامل اجتماعية ، ويعتمد النظام الأخلاقي على البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يوجد في إطاره وليس هناك نظام أخلاقي واحد لكل المجتمعات ، ولكن لكل مجتمع نظامه الأخلاقي الذي يحتاجه والذي يتحدد من خلاله ما هو مرغوب اجتماعياً^(١٧).

إن التغيير في القيم الثقافية والاجتماعية يعني ذلك التحول الذي يطرأ على ثقافة أفراد المجتمع في العادات والتقاليد ، والأنماط السلوكية والاتجاهات ، وتتمثل هذه التغييرات في "سيادة التفكير العلمي وسيطرته على عقول الناس وتصرفاتهم وتعاملهم مع جميع المشكلات التي تواجههم ، وانتشار الوعي العام بالمشاكل المحلية والعالمية ، والتمسك بالأخلاق الفاضلة، والطموح، والتسامح واحترام النظام والقانون، وتقدير الواجب والمسؤولية، والشعور بقيمة الزمن، والذوق في الملبس، والإيمان بحقوق المرأة^(١٨) ، والانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام أحادية الزوجة .

من خلال الاتجاهات التي حاولت تحديد مفهوم القيم يمكننا أن نتوصل إلى عدة استنتاجات مهمة عبرت عنها تلك الاتجاهات ، وهي على النحو التالي:

١- ليس هناك اتفاق في تحديد مفهوم القيم ، ولكن هناك العديد من التعريفات المتباينة التي تعكس وجهات متعددة ، ويرجع هذا إلى اختلاف اتجاهات العلماء والمفكرين ، فكل منهم ينطلق من منظور فكري يختلف عن منظور الآخرين ، وإن تعدد الاتجاهات الفكرية ، وتكامل الدراسات الإنسانية في تحليل القيم من شأنه الكشف عن الأبعاد المتعددة لظاهرة القيم.

٢- يذهب بعض العلماء إلى أن القيم صفة كامنة في الأشياء نفسياً ، شأنها في ذلك شأن سائر الصفات الأخرى ، ويعني ذلك أن القيم مثل الحقائق الموضوعية ، لا قبل للإنسان بتنفيذها ؛ فالحق للناس جميعاً حق ، أو الجميل جميل ، والخير لهم جميعاً ، وبذلك يمكن للثقافة الإنسانية كلها أن تتوحد تحت مجموعة واحدة من القيم.

٣- إن القيم لا تكمن في الأشياء والموضوعات لأنها ليست خاصة للشيء نفسه ؛ بل هي علاقته بهدف أو بغرض إنساني ، ويعني هذا أنه ليست هناك قيمة بمنأى عن الحياة الإنسانية ؛ لأن الذات الإنسانية هي التي تلعب دوراً في تحديد قيمة الشيء.

٤- إن القيم تتسم بالديناميكية والنسبية الثقافية ، ويعني ذلك أن القيم ليست استاتيكية دائماً ، ولكنها متغيرة متباينة باختلاف الزمان والمكان.

٥- إن القيم تمثل محددات مهأ من محددات السلوك ، وإنما لب الثقافة الإنسانية كما أن مفهوم المرغوب فيه حجر الزاوية في تحديد مدلول القيم ، وهذا أمر له وجاهته ، ذلك لأن القيم هي التي تحدد ما هو مرغوب ، أو غير مرغوب ، وأنها مستويات قيمية تحكم من خلالها على كل ما حولنا من مكونات وتوجه تفصيلاتنا الاجتماعية.

٦- إن للمجتمع دوراً في تشكيل وخلق القيم الاجتماعية التي تنشأ من خلال تفاعل أفراد المجتمع ، الذي هو صانع القيم الإنسانية التي تترك بصماتها على كافة مكونات البناء الاجتماعي ، وتتأثر به في الوقت نفسه ، أي أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم كنسق من الأنساق الاجتماعية ، والأنساق الأخرى المكونة للبناء الإنساني.

مما سبق يمكن أن نصل إلى التعريف الإجرائي لمفهوم القيم حتى يكون شاملاً وموضحاً لطبيعتها وملانماً لأبعادها ، ويتلخص في الآتي :

القيم هي الأفكار والمثل العليا ، وتصورات الناس الضمنية ، أو الواضحة للشيء المرغوب فيه والذي يتعلق بالأسرة ، وما يتضمنه هذا النسق من أنواع متعددة مثال : الأسرة الممتدة الأسرة المركبة وأدوار الأعضاء فيها ، وعمل المرأة .

ثانياً: أثر العولمة على القيم الاجتماعية

يتمثل الجانب الميداني لهذه الورقة في الإجابة على التساؤل الرئيسي ، الذي مفاده : (هل العولمة وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي والتحرر عن القيم التقليدية تؤثر على القيم الاجتماعية؟" القيم الأسرية - مكانة المرأة وعملها - تنشئة الأبناء - وضعف التماسك الأسري والقبلي ") .

وللإجابة على هذا التساؤل اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، مستعينا باستمارة مقابلة وزعت على عدد (٤٠٠) مفردة بقرية غدوة "ريف" ، ومدينة سبها "حضر" ، بواقع (٢٠٠) مفردة لكل واحد منهما، وتم اختيارها بالطريقة العشوائية ، وتم اختبار صدق الأداة الظاهري من خلال عرضها على عدد عشرة من المحكمين المختصين ، و اختبار ثبات الأداة من خلال استخدام أسلوب الاختبار وإعادة الاختبار، واتضح أن النسبة متقاربة ٨٠% للاختبارين ، مما يشير إلى وجود ثبات عال للأداة . ثم تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتفريغ وتلخيص البيانات ، واستعان الباحث بالنسب المئوية ومعامل التوافق ومعامل كاي^٢ في تحليل البيانات ، وقد كانت النتائج كما يلي :

١- وصف العينة حسب الجنس :-

النوع	العدد	النسبة المئوية %
ذكور غدوة	١٧٣	٤٣,٣
إناث غدوة	٢٧	٦,٨
ذكور محلة القاهرة	١٨١	٤٥,٣
إناث محلة القاهرة	١٩	٤,٨
المجموع	٤٠٠	١٠٠

أظهر الجنس أن عدد الذكور بقرية غدوة ١٧٣ ونسبة ٤٣,٣%، وعدد الإناث ٢٧ ، ونسبة ٦,٨% وعدد الذكور بمحلة القاهرة بمدينة سبها ١٨١ ونسبة ٤٥,٣% ، وعدد الإناث ١٩ ونسبة ٤,٨% ويرجع ذلك الى أن عينة البحث من الذين صدرت لهم ورقة العائلة والذين يعولون .

٢- وصف العينة حسب العمر :-

فئة العمر	العدد	%
أقل من ٤٠ سنة	١١٨	٢٩,٥
٤١ - ٥٢ سنة	١٧٩	٤٤,٨
أكبر من ٥٣ سنة	١٠٣	٢٥,٨
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

أظهر جدول العمر أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تنتمي إلى فئات السنة ٤١, ٥٢ سنة.

٣- وصف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:-

المستوى التعليمي	العدد	%
أمي	٢١	٥,١
أساسي	٨٠	١٠,١
ثانوي ومتوسط	١٤٣	٣٥,٨
جامعي فما فوق	١٥٦	٣٩,٠
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة التعليم الجامعي فما فوق تمثل أعلى نسبة ، حيث بلغت ٣٩,٠% ، ومما ساعد على ارتفاع المستوى التعليمي انتشار المؤسسات التعليمية في المجتمع الليبي اتجاه أرباب الأسر إلى تعليم أولادهم ، كما يلاحظ من الجدول السابق انخفاض نسبة الأمية لدى أفراد عينة الدراسة .

٤- وصف عينة الدراسة حسب الوظيفة :-

الوظيفة	العدد	%
بدون عمل	٢٣	٥,٤
موظف	٣١٦	٧٩,٤
عمل متخصص	٢٤	٦,٥
عمل حر	٣٧	٨,٧
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يتضح من جدول الوظيفة ارتفاع نسبة العاملين بالجهات العامة "الوظيفة العامة" ، حيث بلغت نسبتهم ٧٩,٤% ، وقلة الذين بدون عمل ٥,٤% ، ويعني الأمر توفر فرص العمل ، وتزايد عدد العاملين بالأعمال الحرة ، حيث بلغت نسبتهم ٨,٧% ، مما يؤكد أن هناك اتجاها متزايدا نحو الأعمال الحرة ، وهناك تناقص في الأعمال المتخصصة الحرفية ، حيث بلغت نسبتهم ٥,٥% .

٥- وصف عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية :

الحالة الاجتماعية	العدد	%
-------------------	-------	---

أعزب	٣٤	٨,٥
متزوج	٣٤٣	٨٥,٠
مطلق	٢	٠,٥
أرمل	٢١	٥,٣
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية ، وقد كان أغلب المبحوثين من المتزوجين ، وبلغت نسبتهم ٨٥,٠% ويرجع ذلك إلى أن وحدة الدراسة هي رب الأسرة ، وفي العادة يكون رب الأسرة متزوجا إلا في حالات نادرة ، ولهذا لم تخلوا عينة الدراسة من الأفراد الذين لم يتزوجوا ، كما يلاحظ خلو عينة الدراسة من حالات الطلاق .

٦- وصف عينة البحث حسب عدد الزوجات الحاليات :

عدد الزوجات الحاليات	العدد	%
واحدة	٣٣٨	٨٤,٥
اثنان	٢٠	٤,٥
ثلاثة	٢	٠,٣
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق عدد الزوجات الحاليات للمبحوثين ، وأن النمط السائد في المجتمع حاليا هو نمط الزواج الأحادي ، بنسبة ٨٤,٥% من أفراد عينة الدراسة .

وصف عينة الدراسة حسب عدد الأطفال الأحياء :

عدد الأطفال	العدد	%
أقل من ٤	١١٩	٢٩,٨
من ٥-٨	١٨١	٤٥,٣
أكثر من ١	١٠٠	٢٥,٠
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الأسر التي لديها (٨-٥) أبناء ، نسبتهم ٤٥,٣% ، والذين لديهم أكثر من ٤ اطفال ٢٥,٠% ، إن هذه النسبة تعكس واقع المجتمع حيث تتميز الأسر في المجتمع الليبي بكبر الحجم .

-وصف عينة الدراسة حسب الدخل:

مستوى الدخل	العدد	%
اقل من ٣٠٠	١٢٤	٣١,٠
من ٣٠١-٥٩٩	١٦٠	٤٠,٠
اكثر من ٦٠٠	١١٦	٢٩,٠
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

اظهر جدول الدخل أن نسبة من يحصل على اقل من ٣٠٠ دينار ٣١,٠% ، بينما نسبة من يحصلون ما بين ٣٠١-٥٩٩ ديناراً شهرياً كانت ٤٠,٠% ، وكانت نسبة من يتقاضون ٦٠٠ ديناراً فأكثر ٢٩,٠%.

وصف عينة الدراسة حسب الإنفاق الشهري:

مستوى الإنفاق الشهري	العدد	%
اقل من ٣٠٠	٩٧	٢٤,٣
من ٣٠١-٨١٧	٢٠٣	٥٠,٣
اكثر من ٨١٧	١٠٠	٢٥,٠
المجموع	٤٠٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق والذي يتعلق بحجم الإنفاق الشهري أن نصف المبحوثين ينفقون ما بين (٣٠١-٨١٧) ديناراً شهرياً ٥٠,٣% ، أما أقل نسبة فقد سجلت للذين ينفقون اقل من ٣٠٠ ديناراً شهرياً ٢٤,٣% .

والجدول التالي يوضح اتجاهات المبحوثين حول المظاهر التي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم :

جدول (١)

يبين بعض المظاهر التي يقال إنها حدثت نتيجة الانفتاح على العالم

إلى حد ما		لا		نعم		بعض المظاهر التي يقال إنها حدثت نتيجة الانفتاح
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٤١,٠	١٦٤	١٧,٨	٧١	٤١,٣	١٦٦	١- قلة التعصب الأسرى القبلي
٢٧,٠	١٠٨	١٣,٣	٥٣	٥٩,٨	٢٣٩	٢- الاستقلال المعيشي للأسر الصغيرة
٢٥,٨	١٠٣	١٩,٥	٧٨	٥٤,٨	٢١٩	٣- اشتغال الأبناء بحروف جديدة
٣٢,٨	١١٧	٣٢,٨	١٣١	٣٨,٠	١٥٢	٤- ضعف دور الزوج في الأسر
١٦,٠	٦٤	١٤,٠	٥٥	٧٠,٠	٢٨٠	٥- زيادة الاهتمام بتعليم الأبناء وتربيتهم
١٦,٣	٦٦	١٠,٥	٤٢	٧٣,٣	٢١٣	٦- الاتجاه نحو تعليم المرأة
١٧,٥	٧٠	١١,٨	٤٧	٧٠,٨	٢٨٣	٧- الاتجاه نحو عمل المرأة
١٨,٨	١٣٦	١٨,٨	٧٥	٤٧,٣	١٨٩	٨- ارتفاع مكانة الزوجة في الأسرة
١٨,٣	٧٣	٦٤,٠	٢٥٦	١٨,٣	٧١	٩- تعدد الزوجات
٣٣,٥	١٣٤	٣٠,٨	١٢٤	٣٥,٨	١٤٣	١٠- زيادة الخلافات الأسرية
٣٧,٥	١٥٠	٣٤,٣	١٣٧	٢٨,٣	١١٣	١١- الترابط الأسرى مع الأقارب
٣٤,٥	١٣٨	٣٨,٥	١٥٤	٢٧,٠	١٠٨	١٢- تأثير الأقارب على الحياة الزوجية
١٦,٣	٦٥	٧٢,٣	٢٨٩	١١,٥	٤٦	١٣- زواج الأقارب
٤٢,٥	١٧٠	٣٩,٥	١٥٨	١٨,٠	٧٢	١٤- المرأة غير قادرة على تولى الإدارة وتولى القيادة

تبين من خلال هذا البحث أن هناك اتجاهاً أكدته نسبة ٤١,٣% على قلة التعصب الأسرى القبلي ، ويتأكد الاتجاه إلى تفتيت جماعة القرابة إلى أسر صغيرة ، وذلك من خلال استجابات المبحوثين لاتجاه الاستقلال المعيشي للأسر الصغيرة ، حيث يشير الجدول السابق إلى أن نسبة من قالوا "نعم" للاستقلال المعيشي للأسر الصغيرة (٥٩,٨%) ، بينما تنخفض نسبة من يرفض هذا الاتجاه كأحد آثار العولمة ، ومظهراً من مظاهر التغير التي بدأت تطرأ على نسق الأسرة في المجتمع الليبي - خاصة في الأونة الأخيرة - انخفاضاً ملحوظاً لتصل إلى نسبة ١٣,٣% من مجموع عينة البحث.

لقد كشفت استجابات المبحوثين عن أحد العوامل التي أسهمت في انتشار الاتجاه نحو الأسرة الصغيرة والمستقلة معيشياً ، والذي كان من بين نتائج التغير التي حدثت في المجتمع الليبي ومصاحبة للعولمة، وهو ما ترتب على الوضع الاقتصادي والمهني على مستوى المجتمع من اتجاه نحو اشتغال الأبناء بحرف جديدة، أو من إبطال لقيمة الوراثة المهنية بين الآباء والأبناء إذ من المعروف أن إتباع الأبناء للخط المهني الذي سار فيه الآباء من شأنه أن يقوي قيم النزعة الأسرية ، ويعزز في الوقت ذاته من روابط القرابة التقليدية على الأقل بجماعة الأسرة الممتدة "المركبة" ، ومن ثم فإن نمو تعليم الأبناء ، وبدء انتشار الاتجاه نحو اشتغال الأبناء بأعمال أو مهن جديدة لا يزاولها أبائهم ، يتوقع أن يكون من بين العوامل التي أسهمت بنصيب وافر في إتاحة الفرصة للاستقلال المهني والمعيشي للأبناء عن أسرة المولد والنشأة ، وأخذت تدعم نمط الأسرة الصغيرة المستقلة كنمط سائد أو يتوقع أن يسود المجتمع ، ومن هذا المنطلق كان من الطبيعي أن ترتفع نسبة الوعي على نحو مؤكد بفكرة ، أو اتجاه الأبناء للاشتغال بحرف أو مهن جديدة غير التي كان يقوم بها أبائهم بنسبة ٥٤,٨% ممن قالوا "نعم" لاشتغال الأبناء بحرف جديدة، ونسبة ٢٥,٨% "إلى حد ما" ، وأن تتخفف نسبة من لا يزالون يتمسكون بالوراثة المهنية لتصل (١٩,٥%).

وكشف البحث الميداني عن أنه على الرغم من الاتجاه نحو تغيير مكانة الزوجة في الأسرة ؛ بدأ ينتشر في المجتمع في الآونة الأخيرة ، إلا أن هذا التغير لم يكن يسير متوافقاً مع مكانة الزوج في الأسرة ، ففي الوقت الذي أكد فيه ٤٧,٣% من عينة البحث على ارتفاع مكانة الزوجة في الأسرة ، وعلى بعض مظاهر التغير التي طرأت، كما يوضح الجدول السابق، نجد أن ما نسبته ٣٢,٠% أجابوا بـ "لا" على ضعف دور الزوج في الأسرة، حيث نفت أن يكون ضعف دور الزوج في الأسرة من مظاهر التغير الأسري في المجتمع الليبي ، ويرتبط بتغير مكانة الزوجة في الأسرة كمظهر من مظاهر التغير التي لحقت بالأسرة (النسق الأسري والقرابي) في الآونة الأخيرة عدد من اتجاهات التغير المرتبطة بمكانة المرأة خارج نطاق الأسرة ، مثل الاتجاه نحو تعليم المرأة ، والاتجاه نحو عمل المرأة ، وتقبل فكرة التحاق المرأة بالعمل خارج المنزل ، فقد لوحظ أن هناك اتجاهاً للتغيير بدأ ينتشر نحو تعليم المرأة أكدته نسبة عالية ٧٣,٣% ، ومع أن الاتجاه نحو تقبل عمل المرأة خارج نطاق البيت قد تأكد بنسبة كشفت عن انخفاض نسبي عن نسبة من أكد على تعليم المرأة ، حيث كانت النسبة ٧٠,٨% ؛ لأن العمل في المؤسسات العامة يؤدي للاختلاط بين الجنسين الرجال والنساء ، ورغبة أفراد العينة في أن تمارس المرأة دورها التقليدي ربة منزل.

ولعل من أهم آثار العولمة على تغير مكانة الزوجة في الأسرة بالإضافة إلى زيادة الاتجاه نحو تعليم وعمل المرأة ، والتي كشفت عنها الدراسة الميدانية ما أكدته عينة البحث من أن ظاهرة

تعدد الزوجات تسير في اتجاه الانحسار أو الاختفاء النسبي ، حيث تبين أن نسبة ٦٤,٥% من عينة البحث قد أجابوا بـ "لا" ، وتؤكد هذه النسبة أيضاً على انخفاض معدل تعدد الزوجات كان من أهم مظاهر التغير الأسري (الاجتماعي) ، في الوقت الذي لا تزال فيه نسبة ١٨,٣% فقط من عينة الدراسة أجابوا بـ "نعم" على تعدد الزوجات ، تؤكد أن تعدد الزوجات ظاهرة معروفة ومنتشرة في المجتمع الليبي ، بالدرجة التي جعلتها تذكر أن يكون انخفاض معدلاته أحد آثار العولمة ، وأحد مظاهر التغير التي يمكن أن تكون قد طرأت على الحياة الأسرية في الوقت الراهن.

إن القبيلة التي تؤكد الحياة الجمعية ستظل قائمة في كثير من المجتمعات ذات الطابع البدوي ، والمجتمعات الريفية ، ولهذا وجهنا سؤالاً للمبحوث بهدف معرفة مدى محافظة أفراد المجتمع على ما يعرف بالزواج الداخلي (زواج الأقارب) ، ويوضح الجدول السابق إجابات أفراد العينة ، حيث أجاب (١١,٥%) بـ "نعم" لزواج الأقارب ، وهناك ٧٢,٣% أجابوا بـ "لا" ولهذا دلالة واضحة على عدم التمسك بزواج الأقارب، وقد يكون مرجع ذلك لأنهم نالوا قسطاً من التعليم، أو لأنهم على اتصال بالمدينة وعاشوا فيها ، أو لأنهم عاشوا خارج الريف ثم رجعوا له أو كل هذه الأسباب مجتمعة ، وأفادت البيانات الواردة في السابق أن أفراد المجتمع بدءوا يتخلون عن قيمة الزواج من الأقارب ، وأن ثمة تغييراً بدأ يطرأ على مواقف الأفراد واتجاهاتهم نحو قيمة زواج الأقارب ، وأنه من الملاحظ أن هناك تلاقح ما بين انتشار هذه الظاهرة وبين السياق المجتمعي الذي يحيط بالجماعات داخل المجتمع القبلي ، الأمر الذي يجعل من الظاهرة في كثير من الأحيان ضرورة حتمية أن تفرض ذاتها على الأفراد ، غير أنه من المتصور أن يتغير هذا السياق المجتمعي في المجتمع الليبي بالعولمة بجوانبها المختلفة ، وما ارتبط بها من تغيرات ترددت نتائجها في كل أو معظم مقومات وعناصر هذا السياق ، أو من شأنه كفضية على الأقل أن تصاحب متغيرات ماثلة في بعض ، أو كل القيم المرتبطة بحتمية الزواج الداخلي (زواج الأقارب).

هذا ومن المعروف أن المجتمع الليبي - شأنه في ذلك شأن المجتمعات العربية البدوية- يتميز ببناء اجتماعي ، بمعنى أنه يتكون من مجموعة من القبائل التي تنقسم بدورها إلى عشائر تتكون من مجموعة من العائلات (أسر كبيرة) ، فأسر ممتدة ، وأخيراً أسرة صغيرة، من هذا المنطلق واتفاقاً مع هذه الخاصية البنائية المتميزة لعبت القرابة والنسب كما لعبت الروابط والعلاقات القرابية دوراً ملحوظاً في تنظيم وتوجيه حياته الاجتماعية ، ومن ثم الترابط الأسري مع الأقارب قيمة لها ما يؤكدها ، أو يدعمها في نفوس الأولاد إلى جانب ما لها من دور وظيفي ملموس في تنظيم حياتهم ، وإذا كنا قد حددنا العولمة متغيراً أساسياً يفترض أن ترتبط به عدد من المتغيرات

المجتمعية ، ويصبح السؤال إلى أي مدى تأثر البناء الاجتماعي القبلي وما يرتبط به من قيم بالعولمة ؟ وما ارتبط بها من تغيرات في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة؟

هذا وتعد القبيلة الوحدة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية التي تدور في فلكها حياة الريفي والبدوي منذ القدم ، إلا أنه من الملاحظ في السنوات الأخيرة أن الريفيين والحضرين في المجتمع الليبي ، وخاصة بعد التغيرات التي طرأت في المجتمع ، وعلى أسلوب حياتهم، بفضل انتشار المؤسسات التعليمية ، ووسائل الاتصالات ، أصبح الولاء للدولة يأخذ مكان الولاء للقبيلة ، وقل تأثير القبيلة على أفرادها ، وصاروا ينظرون للأمور بمنظور وطني أكثر من المنظور القبلي الذي كان سائداً في الماضي ، ومع هذا لا زالت القبيلة تلعب دوراً اجتماعياً مهماً في حياة الريفيين في المجتمع الليبي بصفة عامة ، أما عن دورها السياسي والاقتصادي فقد تلاشى في الوقت الحاضر .^(١٩)

ويتمثل دور القبيلة الاجتماعي في الوقت الحاضر في حل كثير من منازعات الأراضي، وحوادث القتل ، وغيرها من القضايا الاجتماعية على المستوى القبلي ، قبل أن تتطور وتصل إلى المستوى الرسمي ، بعد أن يعجز القضاء القبلي عن حلها ، وفي كثير من الأحيان تأخذ المحاكم المدنية بوجهة نظر المحاكم القبلية ، أو الشعبية ، في كثير من القضايا .

وفي سؤال طرح على عينة الدراسة يدور حول أثر العولمة على الترابط الأسرى مع الأقارب (كالقبيلة – العشيرة) تبين من الجدول رقم (١) أن نسبة ٢٨,٣% من مفردات عينة الدراسة أجابوا بـ "نعم" ، و ترى ضرورة الاحتفاظ بالترابط الأسرى مع الأقارب ، في مقابل ٣٤,٣% منهم يرون أن قيمة مثل هذه لم تعد من الضروري أن يتمسك بها الأفراد ، نظراً لما طرأ على البناء الاجتماعي ، وهياكل الحياة الاجتماعية في المجتمع من تغير بعد العولمة، وقد يكون السبب أن بعضهم نال حظاً من التعليم ، أو قد يكون الشباب المثقف الذي لم يعد يؤمن بالانتماء القبلي ولا بدور القبيلة التقليدي ، و ما كانت تقوم به القبيلة بالأمس يمكن أن تقوم به وتنجزه المؤسسات النظامية الحديثة التي بدأت تنمو وتتطور .

مما سبق نصل إلى نتيجة مفادها أن ضرورة المحافظة على الترابط الأسرى مع الأقارب ، كان من أجل تحقيق أغراض وأهداف حياتية عملية بالدرجة الأولى، كذلك تتخذ الدراسة الراهنة من تأثير الأقارب على الحياة الزوجية مؤشراً يقيس مدى تمسك الأفراد بالترابط الأسرى مع الأقارب، ولقد تكون لدى الباحث بعد تحليل معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة ٢٧,٠% أجابوا بـ "نعم" من عينة الدراسة ، بينما نسبة ٣٨,٥% أجابوا بـ "لا" تأثير الأقارب على الحياة الزوجية.

وأخيراً فإن تأثير القبيلة على أفرادها ما زال قوياً ، ولم تخف حدة التمسك بالقبيلة عند أفراد المجتمع الليبي ، رغم التغيرات التي حلت بمختلف قطاعاته ، لكن القبيلة بدأت تفقد الكثير من سلطاتها يوماً بعد يوم ، والظاهر أن هناك علاقة بين الحياة الحضرية ، والتمسك بالنظام القبلي ؛ فكلما زاد التحضر كلما قل دور القبيلة وتأثيرها على الأفراد .

ومحاولتنا الكشف أثر الانفتاح على القيم المرتبطة بمكانة المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع ، طرح سؤالاً أن المرأة غير قادرة على تولى الإدارة وتولى القيادة ، وتكشف البيانات الموضحة في الجدول السابق أن نسبة ١٨,٠% أجابوا بـ "نعم" ، أن المرأة غير قادرة على تولى الإدارة و القيادة ، في مقابل نسبة ٣٩,٥% أجابوا بـ "لا" ، أي أنها قادرة على تولى المناصب القيادية، يضاف إلى ذلك إجابات ٤٢% قالوا "إلى حد ما" رغم عدم التأكيد التام إلا أنهم يقرون بدورها .

والخلاصة أنَّ هناك تغيرات حدثت في المجتمع على مستوى الأسرة ، نتيجة الانفتاح على العالم ، منها ما هو إيجابي وما هو سلبي ، ويمكن إجمالها فيما يلي :

أ- التغيرات الايجابية :

١- يلاحظ من خلال البيانات أنَّ هناك ضموراً في التعصب الأسرى القبلي ، وكانت نسبة ٤١,٣% من أجابوا بـ "نعم" ، لقلة التعصب الأسرى القبلي مقابل ١٧,٨% من أجابوا بـ "لا" لقلة التعصب الأسرى القبلي.

٢- ظهور الأسرة الزوجية (الأسرة النووية) ، حيث نجد أن نسبة من قالوا "نعم" للاستقلال المعيشي للأسر الصغيرة (٥٩,٨%) ، في المقابل شهدت نسبة من يرفض هذا الاتجاه ؛ كأحد مظاهر التغير التي بدأت تطرأ على نسق الأسرة في المجتمع الليبي في الآونة الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً ، لتصل إلى نسبة ١٣,٣% من مجموع عينة الدراسة.

وهناك ترحيب من قبل أفراد المجتمع على استقلال أبنائهم ، وأصبح استقلال الأبناء بعد الزواج أمراً سهلاً ، ويمكن تحقيقه في ظل الإمكانيات المتاحة في المجتمع ، مما ساعد على انتشار هذه القيمة ، ولا يظن استقلال الأبناء بعد زواجهم اختفاء الأسرة الممتدة في المجتمع الليبي.

٣- الحراك المهني "اشتغال الأبناء بحرف جديدة" عدم وراثته الأبناء لمهن الآباء ، والذي كان من بين نتائج التغير التي حدثت في المجتمع الليبي وصاحبت العولمة، وكان من الطبيعي أن ترتفع

نسبة الوعي بهذه القيمة بنسبة ٥٤,٨% ، والتي تعد من التغيرات الإيجابية التي حدثت في المجتمع (الحراك المهني و عدم وراثته الأبناء لمهن الآباء) إذ من المعروف أن اتباع الأبناء للخط المهني الذي سار عليه الآباء ، من شأنه أن يدعم قيم النزعة الأسرية، ويعزز في الوقت نفسه من الروابط التقليدية للقرابة.

٤- زيادة الاهتمام بتعليم الأبناء من بين العوامل التي أسهمت بنصيب وافر في إتاحة الفرص للاستقلال المعيشي والمهني ، وارتفعت نسبة الوعي بهذه القيمة ارتفاعاً ملحوظاً ، حيث بلغت نسبة من قالوا "نعم" لزيادة الاهتمام بتعليم الأبناء ٧٠,٠% ، وفي المقابل تنخفض نسبة من قالوا "لا" إلى ١٤,٠% من مجموع العينة.

٥- هناك عدد من التغيرات الإيجابية المرتبطة بمكانة ودور المرأة ، مثل الاتجاه نحو تعليمها وعملها ، وتقبل فكرة التحاقها بالعمل خارج المنزل ، وتؤكد نسبة ٧٠,٠% عن انخفاض نسبي عن نسبة من أكد على اتجاه تعليم المرأة ، والذي نسبته ٧٣,٣% ، وهناك تغير في مكانة ودور المرأة في الأسرة والمجتمع بالتوسع في عملية تعليمها ، والسماح لها بالعمل خارج البيت ، كما أسهم الانفتاح على العالم الخارجي بدور لا يستهان به في عملية تغير مكانة ودور المرأة ، وما ارتبط به من إحاطة بأسباب العزلة الثقافية ، بما يتبعها من قيم تعليمية ، وتؤكد نسبة (٤٧,٠%) من قالوا "نعم" ارتفاع مكانة الزوجة في الأسرة ، وفي المقابل تنخفض نسبة من قالوا "لا" إلى ١٨,٥% من مجموع العينة.

٦- من ضمن مظاهر التغير الإيجابي ، والتي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم في المجتمع الليبي بدأ اختفاء ظاهرة تعدد الزوجات ، وانتشار ظاهرة الزواج الأحادي ، وتبين أن نسبة ٦٤,٠% أجابوا بـ "لا" ، وتؤكد هذه النسبة على انخفاض معدل تعدد الزوجات ، والذي يعد من أهم مظاهر التغير الأسري.

٧- يلاحظ من خلال بيانات البحث أن هناك ضموراً في العلاقات الأسرية ، وكانت نسبة من أجابوا بـ "لا" ٦٤,٠% ، مقابل ١٧,٨% من أجابوا بـ "نعم" من عينة الدراسة.

٨- يلاحظ من خلال بيانات البحث ضعفاً في التعصب الأسري القبلي "الترابط الأسري مع الأقارب" ، وكانت نسبة ٣٠,٨% من أجابوا بـ "لا" للترابط الأسري مع الأقارب.

٩- هناك تغير بدأ يطرأ على مواقف الأفراد واتجاهاتهم نحو زواج الأقارب ، وذلك نتيجة الانفتاح على العالم كقيمة يحرص عليها الأفراد ، ويتمسكون بها حيث نجد أن نسبة ٧٢,٣% أجابوا بـ "لا" مع زواج الأقارب ؛ مما يؤكد أن هذه القيمة بدأت تسير في اتجاه التغيير.

١٠- هناك تغير واضح في اتجاهات ومواقف الأفراد حول المرأة، قد بدأت تتغير نتيجة الانفتاح على العالم ، حيث نجد أن نسبة ٣٩,٥% أجابوا بنفي أن المرأة غير قادرة على تولى الإدارة ، وتولى القيادة جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل ، كمظهر من مظاهر التغير التي طرأت على دورها التقليدي مقابل نسبة ١٨,٠% ، ترى أن المرأة غير قادرة على تولى الإدارة ، وتولى القيادة ، أو مهام الإدارة والقيادة.

ب- التغيرات السلبية :

١- ما زال التعصب القبلي متجذراً في المجتمع الليبي وما زال بعض أفراد المجتمع يتمسكون ويحرصون على التمسك والالتزام بهذه القيمة ، حيث لوحظ أن نسبة ١٧,٨% أجابوا بـ"لا" لقلّة التعصب الأسرى القبلي.

٢- تمسك أفراد المجتمع بزواج الأقارب "الزواج الداخلي" حيث نجد أن نسبة ١١,٥% أجابوا بـ"نعم" لزواج الأقارب، وتؤكد هذه النسبة على أن الأفراد لا زالوا يحرصون على زواج أبنائهم من الأقارب.

٣- ما زال التمسك بدور المرأة التقليدي كربة بيت ، إذ تبين نسبة (١٨,٠%) أجابوا بـ"نعم" بأن المرأة غير قادرة على تولى الإدارة وتولى القيادة ، في الوقت الذي كانت فيه نسبة (٣٩,٥%) أجابوا بـ"لا" من أنّ المرأة قادرة على تولى الإدارة والقيادة ، وتكشف هذه النسبة عن حجم الحدث ، والتغيير نتيجة الانفتاح على العالم الذي طرأ على نظرة المجتمع لدور المرأة التقليدي ، ومع ذلك لا تزال هناك بعض الرواسب التي تشكل اتجاهات مقاومة للتغير الجاري لدور المرأة في الأسرة والمجتمع.

ثالثاً : الفروق بين الريف والحضر حول التغيرات التي حدثت على القيم الاجتماعية نتيجة الانفتاح على العالم :

تم تناول الإحصاء التحليلي للسؤال الرئيس للبحث من خلال اختبار معامل كاي تربيع ومعامل التوافق بهدف التعرف على مدى ارتباط اتجاهات الباحثين نحو المظاهر التي حدثت على القيم نتيجة للانفتاح على العالم وكانت النتائج كالتالي :

جدول (٢)

يبين الفروق بين الريف والحضر في المظاهر التي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم

الدالة	معامل التوافق	٢١٢	إلى حد ما		لا		نعم		المجتمع	المظاهر نتيجة الانفتاح
			%	العدد	%	العدد	%	العدد		
غير دالة	٠,٠٦ ٠	١,٣٦	٤٣. ٥	٨٧	١٨,٠	٣٦	٣٨. ٥	٧٧	ريفي	١-قلة التعصب الأسرى القبلي
			٣٨. ٥	٧٧	١٤,٥	٢٩	٤٤. ٠	٨٨	حضري	
غير دالة	٠,٠٩ ٠	٣,٠٢	٣٠. ٠	٦٠	١٤,٥	٢٩	٥٥. ٥	١١١	ريفي	٢-الاستقلال المعيشي للأسرة الصغيرة
			٢٤. ٠	٤٨	١٢,٠	٢٤	٦٤. ٠	١٢٨	حضري	
غير دالة	٠,١٠ ٠	٣,٧٠	٢٣. ٠	٤٦	١٧,٥	٣٥	٥٩. ٥	١١٩	ريفي	٣-اشتغال الأبناء بحرف جديدة
			٢٨. ٥	٥٧	٢١,٥	٤٣	٥٠. ٠	١٠٠	حضري	
غير دالة	٠,٠٦ ١	١,٥١٣	٢٦. ٥	٥٣	٣٤,٥	٦٩	٣٩. ٠	٧٨	ريفي	٤-ضعف دور الزوج في الأسرة
			٣٢. ٠	٦٤	٣١,٠	٦٢	٣٧. ٠	٧٤	حضري	
غير دالة	٠,٠٧ ٠	١,٩٢٠	١٨. ٥	٣٧	١٤,٠	٢٨	٦٧. ٥	١٣٥	ريفي	٥-زيادة الاهتمام بتعليم الأبناء وتربيتهم
			١٣. ٥	٢٧	١٤,٠	٢٨	٧٢. ٥	١٤٥	حضري	
غير دالة	٠,٢٠ ٠	٨,١١٢	٢١. ٥	٤٣	١٠,٠	٢٠	٦٨. ٥	١٣٧	ريفي	٦-الاتجاه نحو تعليم المرأة
			١١. ٠	٢٢	١١,٠	٢٢	٧٨. ٠	١٥٦	حضري	
غير دالة	٠,٠٩ ٠	١,٧٠٠	١٨. ٥	٣٧	١٣,٥	٢٧	٦٨. ٠	١٣٦	ريفي	٧-الاتجاه نحو عمل المرأة

			١٦. ٥	٣٣	١٠,٠	٢٠	٧٣. ٥	١٤٧	حضري	
غير دالة	٠,٠٥ ٠	٩,٦٤	٣٩. ٠	٧٨	٢١,٥	٤٣	٣٩. ٥	٧٩	ريفي	٨- ارتفاع مكانة الزوجة في الأسرة
			٢٩. ٠	٥٨	١٦,٠	٣٢	٥٥. ٠	١١٠	حضري	
غير دالة	٠,٠٥ ١	٣,٠١٠	٢١. ٠	٤٢	٦٠,٠	١٢٠	١٩. ٠	٣٨	ريفي	٩- تعدد الزوجات
			١٥. ٥	٣١	٦٨,٠	١٣٦	١٦. ٣	٣٣	حضري	
غير دالة	٠,٧٠	٠,١٠٠	٣٢. ٠	٦٤	٣٣,٠	٦٦	٣٥. ٩	٧٠	ريفي	١٠- زيادة الخلافات الأسرية
			٣٥. ٠	٧٠	٢٨,٥	٥٧	٣٦. ٥	٧٣	حضري	

الدالة	معامل التوافق	٢١٤	إلى حد ما		لا		نعم		المجتمع	المظاهر نتيجة الانفتاح
			%	العدد	%	العدد	%	العدد		
غير دالة	٠,٢٠ ٠	١,١٠٠	٣٨. ٠	٧٦	٣٢. ٠	٦٤	٣٠. ٠	٦٠	ريفي	١١- الترابط الأسرى مع الأقارب
			٣٧. ٠	٧٤	٣٦. ٥	٧٣	٢٦. ٥	٥٣	حضري	
غير دالة	٠,١٦ ٠	١,٧٣٠	٣١. ٥	٦٣	٤١. ٠	٨٢	٢٧. ٠	٥٥	ريفي	١٢- تأثير الأقارب على الحياة الزوجية
			٣٧. ٥	٧٥	٣٦. ٠	٧٢	٢٦. ٥	٥٣	حضري	
غير دالة	٠,٠٥	٨,٣٥	٢١. ٠	٤٣	٦٨. ٥	١٣٧	١٠. ٠	٢٠	ريفي	١٣- زواج الأقارب
			١١. ٠	٢٢	٧٦. ٠	١٥٢	١٣. ٠	٢٦	حضري	

غير دالة	٠,٠٥	١٠,٤٠	٣٥.	٧١	٤٧.	٩٤	١٧.	٣٥	ريفي	١٤- المرأة غير قادرة على تولي الإدارة وتولي القيادة
			٥		٠		٥			
			٤٩.	٩٩	٣٢.	٦٤	١٨.	٣٧		
			٥		٠		٥			

درجات الحرية = ٢، قيمة كا = ٢ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ = ٥,٩٩

يتضح من الجدول رقم (٢) الفروق بين الريف والحضر في المظاهر التي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم ، وهي كما يلي:

١- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر في المظاهر الاجتماعية التي حدثت بسبب الانفتاح على العالم "في قلة التعصب الأسرى القبلي" ، حيث كانت قيمة كا = ١,٣٦ وهي غير دالة.

وعلى مستوى عينة الريف ، جاءت فئة "إلى حد ما" في المرتبة الأولى ، بنسبة ٤٣,٣% ، وقد يرجع ذلك إلى التعصب القبلي ، وإلى قلة الانفتاح ، ويليها في المرتبة الثانية فئة "نعم" بنسبة ٣٨,٥% ، وأخيراً في المرتبة الثالثة فئة "لا" بنسبة ١٨,٠%.

وعلى مستوى الحضر جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٠% ويليها في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة ٣٨,٥% ، وأخيراً فئة "لا" في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧,٥%.

٢- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت بسبب الانفتاح "الاستقلال المعيشي للأسر الصغيرة" ، حيث كانت قيمة كا = ٣,٠٢ وهي غير دالة.

وعلى مستوى عينة الريف جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة ٥٥,٥% ويليها في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة ٣٠,٠% ، وأخيراً في المرتبة الثالثة فئة "لا" بنسبة ١٤,٥%.

وعلى مستوى الحضر جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة ٦٤,٠% ويليها في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة ٢٤,٠% ، وأخيراً فئة "لا" في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢,٠%.

٣- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت بسبب الانفتاح "اشتغال الأول بحرف جديدة" ، حيث كانت قيمة $\chi^2 = 3,70$ ، وهي غير دالة.

وعلى مستوى عينة الريف ، جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة (٥٩,٥%) ويليهما في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة (٢٣,٠%) ، وأخيراً في المرتبة الثالثة فئة "لا" بنسبة (١٧,٠%)

وعلى مستوى الحضر جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة (٥٠,٠%) ويليهما في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة (٢٨,٥%) ، وأخيراً في المرتبة الثالثة فئة "لا" بنسبة (٢١,٥%).

٤- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت بسبب الانفتاح، حول ضعف دور الزوج في الأسرة ، حيث كانت قيمة $\chi^2 = 1,013$ وهي غير دالة.

وعلى مستوى عينة الريف جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة (٣٩,٠%) ويليهما في المرتبة الثانية فئة "لا" بنسبة (٣٤,٤%) ، وأخيراً فئة "إلى حد ما" بنسبة (٢٦,٥%).

وعلى مستوى الحضر جاءت في المرتبة الأولى فئة "نعم" بنسبة (٧٢,٥%) ، ويليهما في المرتبة الثانية فئة "لا" بنسبة (١٤,٠%) ، وأخيراً فئة "إلى حد ما" بنسبة (١٣,٥%).

٥- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت بسبب انفتاح المجتمع على العالم عن طريق زيادة الاهتمام بتعليم الأبناء وتربيتهم، حيث كانت قيمة $\chi^2 = 1,9230$ وهي غير دالة .

وعلى مستوى عينة الريف جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة ٦٧,٥% ويليهما في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة ١٨,٥% وأخيراً فئة "لا" في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤,٠% .

وعلى مستوى عينة الحضر جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة ٧٢,٥% ويليهما في المرتبة الثانية فئة "لا" بنسبة ١٤,٠% ، وأخيراً فئة "إلى حد ما" بنسبة ١٣,٥% .

٦- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت بسبب انفتاح المجتمع على العالم "الاتجاه نحو تعليم المرأة" ، حيث كانت قيمة $\chi^2 = 8,112$ وهي دالة

عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، والفارق دال لصالح الحضر بنسبة ٧٨,٠% بالمقارنة بالريف بنسبة ٦٨,٠%.

وعلى مستوى عينة الريف جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة ٦٨,٠% ويليها في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة ٢١,٥% ، وأخيراً فئة "لا" بنسبة ١٠,٠% وعلى مستوى الحضر جاءت في المرتبة الأولى فئة "نعم" بنسبة ٧٨,٠% ويليها في المرتبة الثانية فئة "لا" بنسبة ١١,٠% ، وأخيراً في المرتبة الثالثة فئة "إلى حد ما" بنفس النسبة السابقة.

٧- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت بسبب انفتاح المجتمع على العالم "الاتجاه نحو عمل المرأة" ، حيث كانت قيمة $\chi^2 = ١,٧٠٠$ وهي غير دالة.

وعلى مستوى عينة الريف جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة ٦٨,٠% ويليها في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة ١٨,٥% ، وأخيراً فئة "لا" في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣,٥% .

وعلى مستوى عينة الحضر جاءت فئة "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة ٧٣,٥% ويليها في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة ١٦,٥% ، وأخيراً فئة "لا" في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠,٠% .

٨- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت بسبب انفتاح المجتمع على العالم "ارتفاع مكانة الزوجة في الأسرة" ، حيث كانت قيمة $\chi^2 = ٩,٦٤$ وهي دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، والفارق دال لصالح عينة الحضر بنسبة ٥٥,٠% مقارنة بعينة الريف بنسبة ٣٩,٥% .

وعلى مستوى عينة الريف جاء في المرتبة الأولى فئة "نعم" بنسبة ٣٩,٥% ويليها في المرتبة الثانية فئة "إلى حد ما" بنسبة ٣٩,٥% ، وأخيراً جاءت في المرتبة الثالثة فئة "لا" بنسبة ٢١,٥% .

وعلى مستوى عينة الحضر جاءت في المرتبة الأولى فئة من قالوا "نعم" بنسبة ٥٥,٠% ، ويليها في المرتبة الثانية فئة من قالوا "إلى حد ما" بنسبة ٢٩,٠% ، وأخيراً فئة من قالوا "لا" في المرتبة الثالثة بنسبة ١٦,٠% .

٩- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت بسبب انفتاح المجتمع على العالم "تعدد الزوجات" ، حيث كانت قيمة $\chi^2 = 3,010$ ، وهي غير دالة .

وعلى مستوى عينة الريف جاء في المرتبة الأولى فئة من قالوا "لا" بنسبة $60,0\%$ ، ويليهما في المرتبة الثانية فئة من قالوا "إلى حد ما" بنسبة $21,0\%$ ، وأخيراً في المرتبة الثالثة فئة من قالوا "نعم" بنسبة $19,0\%$.

كشفت الدراسة الميدانية عن أنه ثمة اتجاهاً نحو تغير في مكانة الزوجة في الأسرة الليلية بدأ ينتشر في المجتمع في الآونة الأخيرة ، إلا أن هذا التغير لم يكن متوافقاً مع تغير مكانة الزوج في الأسرة ، وان نسبة $47,3\%$ من عينة البحث تبرز ارتفاع مكانة الزوجة في الأسرة .

كما يوضح الجدول (٢) أن ما يقرب من نصف العينة أجابوا بـ "لا" على ضعف دور الزوج في الأسرة ، ومن تم ضعف مكانته في الأسرة ، حيث نفت أن يكون تغير مكانة الزوج مظهراً من مظاهر التغير الأسرى في المجتمع الليبي.

١٠- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت بسبب الانفتاح على العالم حول "زيادة الخلافات الأسرية" ، حيث كانت قيمة $\chi^2 = 0,100$ ، وهي غير دالة .

وعلى مستوى عينة الريف جاءت فئة من قالوا "نعم" في المرتبة الأولى ، بنسبة $35,0\%$ ، ويليهما في المرتبة الثانية فئة من قالوا "لا" بنسبة $33,0\%$ ، وأخيراً فئة من قالوا "إلى حد ما" بنسبة $32,0\%$.

وعلى مستوى عينة الحضر جاءت فئة من قالوا "نعم" في المرتبة الأولى بنسبة $36,5\%$ ، ويليهما في المرتبة الثانية من قالوا "إلى حد ما" بنسبة $35,0\%$ ، وأخيراً فئة من قالوا "لا" في المرتبة الثالثة بنسبة $28,5\%$.

١١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر نحو تغير بعض المظاهر الاجتماعية ، التي حدثت بسبب الانفتاح على العالم من حيث "الترابط الأسرى مع الأقارب" ، حيث كانت قيمة $\chi^2 = 1,100$ ، وهي غير دالة .

على مستوى عينة الريف جاءت فئة من قالوا "إلى حد ما" في المرتبة الأولى بنسبة $38,0\%$ ، ويليهما في المرتبة الثانية فئة من قالوا "لا" بنسبة $32,0\%$ ، وأخيراً فئة من قالوا "نعم" في المرتبة الثالثة بنسبة $30,0\%$.

وعلى مستوى عينة الحضر جاءت فئة من قالوا "إلى حد ما" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٠%، ويليهما في المرتبة الثانية فئة من قالوا "لا" بنسبة ٣٦,٥%، وأخيراً فئة من قالوا "نعم" في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٦,٥%.

مما سبق يتضح أن ترابط الأسرة مع الأقارب لم يعد ضرورة، ومن غير اللازم في الآونة الأخيرة أن يتمسك بها الأفراد، وذلك نظراً لما طرأ على البناء الاجتماعي وهياكل الحياة الاجتماعية في المجتمع من تغير، نتيجة لانفتاح المجتمع على العالم، وقد يكون السبب أن بعض أفراد عينة البحث لم يعودوا يؤمنون بالانتماء القبلي، ولا بدور القبيلة التقليدي، وما كانت تقوم به القبيلة بالأمس يمكن أن تقوم به وتنجزه المؤسسات النظامية الحديثة، التي بدأت تنمو وتتطور.

١٢- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم في "تأثير الأقارب على الحياة الزوجية"، حيث كانت قيمة كا = ١,٧٣٠ وهي غير دالة.

على مستوى عينة الريف جاءت فئة من قالوا "لا" في المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٠%، ويليهما في المرتبة الثانية فئة من قالوا "إلى حد ما" بنسبة ٣١,٥%، وأخيراً في المرتبة الثالثة فئة من قالوا "نعم" بنسبة ٢٧,٠%.

وعلى مستوى عينة الحضر جاءت فئة من قالوا "إلى حد ما" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٥%، ويليهما في المرتبة الثانية فئة من قالوا "لا" بنسبة ٣٦,٠%، وأخيراً في المرتبة الثالثة فئة من قالوا "نعم" بنسبة ٢٦,٥%.

ويمكن أن نقول أن تأثير الأقارب على الحياة الزوجية قد تغير؛ بفضل انتشار التعليم ووسائل المواصلات والاتصالات، ووسائل الإعلام، والمعلوماتية الحديثة.

١٣- وجود قيم ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر حول المظاهر التي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم "زواج الأقارب"، حيث كانت قيمة كا = ٨,٣٥، وهي دالة عند مستوى ٠,٠٥، والفارق دال لصالح عينة الحضر بنسبة ١٣,٠%، مقارنة مع عينة الريف بنسبة ١٠,٠%. وعلى مستوى عينة الريف جاء في المرتبة الأولى فئة من قالوا "لا" بنسبة ٦٨,٥%، ويليهما في المرتبة الثانية فئة من قالوا "إلى حد ما" بنسبة ٢١,٠%، وأخيراً فئة من قالوا "نعم" بنسبة ١٠,٠%.

وعلى مستوى عينة الحضر جاءت فئة من قالوا "لا" في المرتبة الأولى بنسبة ٧٦,٠%، ويليهما في الثانية فئة من قالوا "نعم" بنسبة ١٣,٠%، وأخيراً في المرتبة الثالثة فئة من قالوا "إلى حد ما" بنسبة ١١% من عينة الحضر.

وتؤكد البيانات السابق ذكرها أن ظاهرة زواج الأقارب بدأت تسير في اتجاه التغيير وأن أفراد المجتمع بدعوا يتخلون عن زواج الأقارب، وأن ثمة تغييراً بدأ يطرأ على مواقف الأفراد، واتجاهاتهم نحو قيمة الزواج الداخلي.

١٤- وجود قيم ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر حول المظاهر التي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم "المرأة غير قادرة على تولى الإدارة وتولى القيادة"، حيث كانت قيمة كا = ١٠,٤٠٠، وهى دالة عند مستوى ٠,٠٥، والفارق دال لصالح عينة الحضر بنسبة ١٨,٥% بالمقارنة بعينة الريف بنسبة ١٧,٥%.

وعلى مستوى عينة الريف جاءت فئة من قالوا "لا" في المرتبة الأولى بنسبة ٤٧,٠%، ويليهما في المرتبة الثانية فئة من قالوا "إلى حد ما" بنسبة ٣٥,٥%، وأخيراً في المرحلة الثالثة فئة من قالوا "نعم" بنسبة ١٧,٥%.

وعلى مستوى عينة الحضر جاءت فئة من قالوا "إلى حد ما" في المرتبة الأولى بنسبة ٤٩,٥%، ويليهما في المرتبة الثانية فئة من قالوا "لا" بنسبة ٣٢,٠%، وأخيراً فئة من قالوا "نعم" في المرتبة الثالثة بنسبة ١٨,٥% من عينة الحضر.

هذا ونلاحظ في الوقت الذي نجد فيه أن أغلب أفراد العينة قد أبدت رفضها لـ "المرأة غير قادرة على تولى الإدارة وتولى القيادة"، وأبدت موافقتها على "قدرة المرأة على العمل"، وتحمل المسؤولية مع أخيها الرجل، والعمل خارج المنزل جذباً إلى جنب مع أخيها الرجل، كمظهر من مظاهر التغيير التي طرأت على دور المرأة التقليدي.

ثالثاً : النتائج

كشفت البيانات التحليلية للدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر تتعلق بالمظاهر الاجتماعية التي حدثت بسبب الانفتاح على العالم، حيث كانت قيم كا غير دالة إحصائياً باستثناء كل من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر الاجتماعية التي حدثت بسبب الانفتاح على العالم "الاتجاه نحو تعليم المرأة"، حيث كانت قيمة كا = ٨,١١٢ وهى دالة، والفارق دال لصالح الحضر بنسبة ٧٨,٠% مقارنة بالريف بنسبة ٦٨,٠%.

وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر فيما يتعلق بالمظاهر الاجتماعية التي حدثت بسبب الانفتاح على العالم كـ"ارتفاع مكانة الزوجة في الأسرة" ، حيث كانت قيمة كا = ٩,٦٤ وهى دالة، والفارق دال لصالح عينة الحضر بنسبة ٥٥,٠% مقارنة بعينة الريف بنسبة ٣٩,٥%.

وأيضاً وجود قيم ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر فيما يخص المظاهر الاجتماعية التي حدثت بسبب الانفتاح على العالم "زواج الأقارب" ، حيث كانت قيمة كا = ٨,٣٥ وهى دالة والفارق دال لصالح عينة الحضر بنسبة ١٣,٠% بالمقارنة مع عينة الريف بنسبة ١٠,٠% من عينة الريف وأخيراً وجود قيم ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر على المظاهر التي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم "المرأة غير قادرة على تولى الإدارة والقيادة" حيث كانت قيمة كا = ١٠,٤٠٠ ، والفارق دال لصالح عينة الحضر بنسبة ١٨,٥% مقارنة بعينة الريف بنسبة ١٧,٥%.

ونستنتج من خلال هذا البحث أن هناك تغيرات اجتماعية حدثت نتيجة الانفتاح على العالم منها ما هو إيجابي وما هو سلبي:

١- يلاحظ من خلال البيانات أن هناك فتور نحو التعصب الأسرى القبلي ، وكانت نسبة ٤١,٣% أجابوا بـ"نعم" ، مقابل ١٧,٨% أجابوا بـ"لا" لقلة التعصب الأسرى القبلي.

٢- ظهور الأسرة الزوجية (الأسرة النووية) ، نجد أن نسبة من قالوا "نعم" للاستقلال المعيشي للأسرة الصغيرة (٥٩,٨%) في مقابل من يرفض هذا الاتجاه كأحد مظاهر التغير لتصل إلى نسبة ١٣,٣% من مجموعة العينة، وكذلك هناك ترحيب من قبل أفراد المجتمع على استقلال أبنائهم.

٣- هناك عدد من التغيرات الإيجابية المرتبطة بمكانة ودور المرأة ، مثل الاتجاه نحو تعليم المرأة والاتجاه نحو عمل المرأة ، وتقبل فكرة التحاق المرأة بالعمل خارج البيت ، وتأكيد نسبة ٤٧,٠% من قالوا "نعم" ارتفاع مكانة الزوجة في الأسرة ، وفى المقابل تنخفض نسبة من قالوا "لا" إلى ١٨,٥% من مجموع العينة، ونجد نسبة ٣٩,٥% أجابوا بـ "لا" بمعنى أنهم يوافقون على تولى المرأة الأعمال القيادية في الإدارة ، مقابل نسبة ١٨,٠% ترى أن المرأة غير قادرة على تولى الإدارة والقيادة ، وهم الذين أجابوا بـ "نعم".

٤- من ضمن مظاهر التغير التي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم في المجتمع الليبي بدأ اختفاء ظاهرة تعدد الزوجات ، وانتشار ظاهرة الزواج الأحادي ، وتبين أن نسبة ٦٤,٠% أجابوا بـ "لا" ، وتؤكد هذه النسبة على انخفاض معدل تعدد الزوجات ، والذي لم يعد من أهم مظاهر التغير الأسرى.

- ٥- يلاحظ من خلال بيانات البحث أن هناك ضموراً في الخلافات الأسرية ، وكانت نسبة من أجابوا بـ"لا" ٦٤,٠% ، مقابل ١٧,٨% من أجابوا بـ"نعم" من عينة الدراسة.
- ٦- كشف البحث عن أن هناك تغييراً بدأ يطرأ على مواقف الأفراد ، واتجاهاتهم نحو زواج الأقارب ، وذلك نتيجة الانفتاح على العالم كقيمة يحرص عليها الأفراد ويتمسكون بها حيث نجد أن نسبة ٧٢,٣% ، أجابوا بـ"لا" مع زواج الأقارب ، مما يؤكد أن هذه القيمة بدأت تسير في اتجاه التغيير.

رابعاً: التوصيات

انطلاقاً من ذلك يمكننا القول إن مواجهة العولمة ، والتصدي لها خلال الحاضر والمستقبل ، وفي ظل المتغيرات التي يتعرض لها المجتمع الليبي ، والتحديات التي يواجهها على كافة المستويات والأصعدة ، يوصى هذا البحث بضرورة إيجاد بعض الإجراءات العملية والتي يمكن تنفيذها على المستويين القريب والبعيد.

١- ضرورة أن تشارك الأسرة بفعالية في أحكام السيطرة ، وضبط سلوك أبنائها من خلال ترشيد الاستهلاك بما يتناسب والمتغيرات الراهنة والمستقبلية ، وبما يضمن الاستقرار المادي والاجتماعي لها ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال رفع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي للأسرة ، وخاصة للوالدين.

٢- نظراً للدور المؤثر والفعال للمؤسسات الإعلامية المختلفة ، وبخاصة الإذاعة المرئية في نشر ثقافة العولمة ، وذلك من خلال ما يقدم من برامج عبر الفضائيات ، فإن الأمر يتطلب وضع خطط واستراتيجيات إعلامية من قبل المسؤولين لتحديد ما ينبغي أن يقدم للمشاهد من برامج هادفة تنمي قدراته العقلية والمعرفية والإنتاجية بدلاً من كونها تنمي سلوكه الاستهلاكي الذي يؤثر دون شك على ألمدي القريب والبعيد في قدرات المجتمع الإنتاجية والاقتصادية ، مما يؤثر سلباً على معدلات تنمية المجتمع (الاقتصادية – والخدمية).

٣- ينبغي تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ، والمنظمات الأهلية ، في مجال مشاركة المواطنين ، وخاصة الشباب في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام وتنمية المجتمعات المحلية بشكل خاص ، ورفع مستوى وعي المواطنين الاجتماعي والثقافي لتفعيل هذه المشاركة من ناحية أخرى ، وضرورة أن يكون هناك تشجيع ودعم مادي ومعنوي من قبل الدولة لهذه المؤسسات المختلفة والرسمية وغير الرسمية؛ من أجل خلق مناخ اجتماعي وثقافي ومعرفي ، يضمن إيجاد أجيال واعية بخطورة المرحلة الراهنة بكل ما تفرضه من تحديات في ظل العولمة ، وتحديد السبل الملائمة لكيفية التعامل مع هذه التحديات ومواجهتها بهدف خلق سلوك

إيجابي يضمن الحفاظ على مستويات التنمية التي تحققت ، ويضمن المزيد من التقدم للمجتمع الليبي في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية.

٤- انتهاج سياسة إعلامية تتماشى وقيم المجتمع وثقافته وموروثه الثقافي ، بما يتناسب والمتغيرات المجتمعية .

المراجع

- ١ — عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات دار الحكمة، طرابلس ليبيا، ١٩٩٥، ص ١٢٩.
- ٢ — عمر التومي الشيباني، التربية وتنمية المجتمع العربي، (ليبيا- تونس)، الدار العربية للكتاب طبعة جديدة، ١٩٨٥، ص ٩٢.
- 3-Meiksins Wood, Ellen: Capitalist Change and Generational Shifts Independent Socialist, Vol, 50, Issue, October, 1998, p. 1.
- ٤-برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشريد الرومي، محاضرة ألقبتي المجتمع الثقافي أبو ظبي، ١٥ أبريل ١٩٩٧.
- 5- Martino., Ruben: Globalization and Social Scinces, Social Scinces Journal. Vol. 35, Issue, No. 4, 1998, p. 603.
- 6-Dashf, Robert: Globalization, Latin American Prespectives, Vol. 25, Issue 6, No. V, 1998, p 52.
- ٧- د/ مفيد الزيدى، العرب والعولمة، في عالم متغير، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا ٢٠٠٦، أكتوبر ص ٢٢.
- ٨- نجاح كاظم، العرب وعصر العولمة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٢٥.
- ٩- هادية نزال البعد الاقتصادي للعولمة على الدول النامية، مجلة اليرموك، العدد ٨٢، أربد الأردن، كانون الأول ٢٠٠٣ ص ٤.
- ١٠- عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، ندوة فكرية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٠٩.
- ١١-A. Gddents – The Consezuenerces of modernity. Polity. Press, Cambridge, 1990. P 64.
- ١٢-R. Robertson, Globalization, Social Theoray and global Culture, Sage Publishers,m london. 1992. P. 8.
- ١٣- انتوني غدنر، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط ٤، ص ٢٠٠٥، ص ١١٦.

١٤-آمنة بواشرى، العولمة والثورة التحريرية الجزائرية. مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ٢٠٠٦ ، ص ١٧ .

15 -M . Brok. the sociolgy of youth culture and youth subctture routledge and kcganptdul lender- 1980-p -6.

١٦- د. ممدوح محمود منصور، العولمة، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ط ٢ ، ٢٠٠٤ ص ١٨ .

١٧- السيد يس، العولمة والطريق الثالث، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٩ ص ٨ .

١٨-السيد يس، فى مفهوم العولمة، نقلاً عن المستقبل العربى، السنة ٢٢ ، العدد ١٢٨ ، فبراير ١٩٩٨ . ص ٢٠ .